

الفصل الخامس والعشرون:

المحاولات المبكرة لإحياء الكيان الفلسطيني

منى عزت

بمجرد إعلان قرار تقسيم فلسطين، في (٢٩/١١/١٩٤٧)، قامت " الهيئة العربية العليا " (*) برفض القرار، مع تمسك " الهيئة " بحقها في إقامة كيان فلسطيني مستقل. وتقدمت بطلب إلى الجامعة العربية، من أجل تشكيل

" حكومة عموم فلسطين ". ورفض هذا الطلب، واتخذت الأنظمة العربية إجراءات، عند دخول جيوشها فلسطين، تسببت في قطع سبل الاتصال بين المؤسسات الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، فأدت إلى شيوع الفوضى، واضطراب الحياة العامة، مما دفع اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في (١٠/٨/١٩٤٨) إلى إقامة إدارة فلسطينية مؤقتة، من أجل تسيير شؤون الأقسام التي تحتلها الجيوش العربية. ولم تخرج هذه الإدارة إلى حيز التنفيذ، بسبب تجدد القتال في فلسطين، وتكرر مطلب " الهيئة العربية " السابق، ولكن دون جدوى، إلى أن التقت عوامل عدة، دفعت الجامعة العربية إلى التفكير، جدياً، في إعلان استقلال فلسطين، وإنشاء حكومة ذات سيادة. ولعل أهم هذه العوامل (١):

١. دأب " الهيئة العربية العليا " على المطالبة بتشكيل " حكومة عموم فلسطين ".

٢. التقرير الذي أعده الوسيط الدولي، " الكونت فولك برنادوت "، وأرسله إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، حول رفض الأنظمة العربية الاعتراف " بالدولة الإسرائيلية "، وعدم إنشاء حكومة عربية في فلسطين.

٣. ضرورة تقديم ممثلين رسميين للشعب الفلسطيني، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها بباريس، في أيلول / سبتمبر ١٩٤٨.

٤. رغبة الأغلبية العظمى من الأنظمة العربية، في قيام " حكومة عموم فلسطين "، لمواجهة الرأي العام العربي، الذي اتهم هذه الأنظمة بالعجز تجاه الدفاع عن فلسطين.

اصطدمت رغبة الدفاع عن فلسطين برفض بعض الأطراف العربية، ولم يثن هذا الرفض " الهيئة العربية العليا " عن مواصلة جهودها، من أجل إعلان الكيان الفلسطيني.

أجرت " الهيئة " اتصالات مع الجامعة العربية، من أجل الإعداد لمؤتمر وطني فلسطيني، يكون بمثابة جمعية تأسيسية، تمنح ثقتها للحكومة الفلسطينية المرتجاة.

عقد المؤتمر في (١٩٤٨/٩/٣٠)، بمدينة غزة، التي كانت تحت

سيطرة الإدارة المصرية، وتم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر إلى

(١٥١) شخصية فلسطينية، ووقع على الدعوة أحمد حلمي باشا عبد

الباقي، بصفته رئيس

" حكومة عموم فلسطين "، وكان معظم الذين تغيّبوا عن حضور المؤتمر

ممن يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الأردني. وفي اليوم الأول للمؤتمر، تم منح الثقة " لحكومة عموم فلسطين"، بأغلبية (٦٤) صوتًا، مقابل ثمانية، رفضوا منحها الثقة. وطالب أحد عشر عضوًا التأجيل، لمناقشة

" النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين ". وتألقت الحكومة من أحمد حلمي باشا عبد الباقي رئيسًا، وجمال الحسيني للخارجية، وميشيل ابيكار يوس للمالية، وعوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية، ورجائي الحسيني للدفاع، والدكتور حسين فخري الخالدي للصحة، وسليمان عبد الرزاق طوقان للمواصلات، والدكتور فوتي فريج للاقتصاد، وعلي حسن للعدل، ويوسف صهيون للدعاية، وأمين عقل للزراعة، وأنور نسيبة سكرتيرًا لمجلس الوزراء.

أقر المؤتمر، في اليوم التالي (١٠/١/١٩٤٨)، " النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين"، والذي ضم (١٨) مادة، وكان بمثابة دستور الحكومة الفلسطينية، واختتم المجلس أعماله بإعلان استقلال فلسطين، وأرسل برقيات شكر للملوك والرؤساء العرب.

إلى ذلك تشكل مجلس وطني، ضم من اعتبروا " ممثلي الشعب الفلسطيني". وتولى الحاج أمين الحسيني رئيسة هذا المجلس واعترفت الجامعة العربية، ومعها الأنظمة العربية بهذه الحكومة، عدا الأردن^(٢).

عقد في عمان مؤتمر مواز، دعا المشاركون فيه من الفلسطينيين إلى نزع الثقة عن " الهيئة العربية العليا"، وأعقبه " مؤتمر أريحا"، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨، تلتته إجراءات ضم المنطقة التي دخلها

الجيش الأردني في فلسطين، أثناء حرب ١٩٤٨، وعرفت فيما بعد باسم " الضفة الغربية " .

تأسست على ما سبق أوضاع قانونية وسياسية، أفرزت واقعا جديداً، أثر سلباً على تطور الكيانية الفلسطينية، وغياب الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة، التي لم تكن قد شفيت، بعد، من نكبة ١٩٤٨ .

توالى ردود الفعل العربية الراضية للإجراءات الأردنية في فلسطين، أبرزها موقف السلطات المصرية، الذي جاء على خلفية التنافس بين القاهرة وعمان، على النفوذ داخل فلسطين، ورأت السلطات المصرية في بقاء

" حكومة عموم فلسطين " ، التي كانت خاضعة للإدارة المصرية، فرصة للاحتفاظ بموطئ قدم داخل فلسطين.

بعد مناقشات ووساطات عربية، لم تفلح في إقناع الأردن بتغيير موقفه، صدر قرار بفصله من الجامعة العربية (١٩٥٠/٥/١٥)، لكن القرار لم يستمر إلا أربعة أسابيع فقط، بعد أن أصدرت الحكومة الأردنية بيانا، في

(١٩٥٠/٥/٢٨)، أشارت فيه إلى " أن مواقف الدول العربية مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، بمعارضة خطوة ضم فلسطين الشرقية للأردن، يخالف ما تم الاتفاق عليه، سابقاً، وحكومات هذه الدول، وأن مصر اتفقت على دمج شرق فلسطين بشرق الأردن، وانتفاع الأردن من ميناء غزة، الذي كان تحت إدارة مصر، ووافقت على ذلك سوريا ولبنان، في أيلول / سبتمبر ١٩٤٩، ولم يعترض العراق " .

يفسر ما سبق، تحول الموقف المصري، حيث منعت السلطات

المصرية

” حكومة عموم فلسطين ” من ممارسة مهامها، في قطاع غزة، الذي كان تحت سيطرة الجيش المصري، آنذاك، فضلاً عن تعرض الحكومة المصرية لأزمة اقتصادية، وعجز في الموازنة، فشكل إلحاح ” حكومة عموم فلسطين ” في طلب الدعم المالي، والسياسي عبئاً من الحكومة المصرية، كما بدأت مصر، في التوقيت ذاته، إجراء مباحثات الهدنة مع إسرائيل، مما دفع برئيس الوزراء المصري، محمود فهمي النقراشي^(*)، إلى إجبار رئيس المجلس الأعلى

” لحكومة عموم فلسطين ” (**) أمين الحسيني، على مغادرة غزة، تحت حراسة مشددة، فوجده في غزة، في ذلك التوقيت، كان يمكن أن يؤثر، سلباً، على هذه المباحثات. كما خمدت الحماسة العربية لفلسطين، حيث وجهت جامعة الدول العربية الدعوة، في (١٩٤٨/١٠/٣٠)، إلى أحمد حلمي باشا عبد الباقي، للمرة الأولى والأخيرة، من أجل حضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية، بصفته رئيس ” حكومة عموم فلسطين ”.

وبعد ذلك أصبح عبد الباقي يحضر الاجتماعات، بصفته ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية فحسب، كما جاء الموقف الدولي من ” حكومة عموم فلسطين ” سلبياً خالصاً^(٣)

لم يكن ثمة موقف فلسطيني واضح تجاه الإجراءات الأردنية، والسياسات العربية، بل تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة إقامة

الكيان الفلسطيني.

يرجع ضعف الموقف الفلسطيني لأسباب، لعل أهمها^(٤):

١ - اتساع نطاق الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فانشغل الفلسطينيون بالدفاع عن أرضهم.

٢ - ارتفاع عدد اللاجئين، وتدهور أوضاعهم الاقتصادية في قطاع غزة، وانشغل الفلسطينيون بتأمين لقمة العيش، والسكن.

٣ - عدم اكتمال الوعي تجاه الكيان الفلسطيني، بشكل عام، وتجلى هذا الأمر في البيان الصادر عن " الهيئة العربية العليا "، التي أدانت فيه الإجراءات الأردنية.

٤ - وجود غالبية أعضاء " الهيئة العبية العليا " خارج فلسطين، وتعدد ولاءاتهم للأنظمة العربية، وعدم اتصالهم بال جماهير الفلسطينية.

٥ - تدافع الخلافات بين الأحزاب الفلسطينية، جعلها تنصرف عن القضية الأساسية، فيما تعاملت الأنظمة مع الفلسطينيين بمنطق الوصي، وتجلى هذا في القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة، في (٣٠/٣/١٩٤٦)، القاضي بأن " اختيار مندوبين عن فلسطين، هو من حق المجلس، وحده " وانسحب ذلك على طبيعة أداء الجامعة العربية، منذ إنشائها في العام ١٩٤٥، مع فلسطين.

بذا أسدل الستار على أول تجربة لإعلان كيان فلسطيني، بينما كانت القضية الفلسطينية في قلب نضال الأحزاب، والحركات القومية العربية، مما حفز الفلسطينيين على الانخراط في هذه الحركات، التي علق عليها

الفلسطينيون آمالهم، ورفعوا شعار "الوحدة طريق العودة"، وقد ساعد على ذلك غياب الحركة الوطنية الفلسطينية، تحت تأثير الاندحار العربي، بعد نكبة ١٩٤٨، فلم يكن ثمة قيادة فلسطينية موحدة، قادرة على تنظيم صفوف الجماهير، وصياغة برنامج سياسي واضح، ومحدد، يتلاءم مع طبيعة القضية الفلسطينية، وخصوصيتها.

لكن سرعان ما أدرك الفلسطينيون عدم جدوى الارتكان إلى الأنظمة العربية، التي تسيطر الإمبريالية على معظمها، وأيضًا من الخطأ الاكتفاء بالمراهنة على الأحزاب السياسية العربية فحسب، فقد تعمق هذا الاتجاه، عقب احتلال إسرائيل لقطاع غزة، خريف العام ١٩٥٦، مما وضع الفلسطينيين في مواجهة مباشرة مع المحتل الإسرائيلي، وبدأت تتحرك المياه الراكدة وتتبلور أفكار جديدة، تهدف إلى إقامة كيانات قادرة على قيادة عمل فلسطيني منظم، حيث أسهم قرار الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، صيف العام ١٩٥٦، في إشعال نار الحماس لدى الفلسطينيين، حيث تأكدت لهم إمكانية التصدي للمحتل، والنضال من أجل المعارك التي خاضتها المقاومة الشعبية المصرية، من دحر "العدوان الثلاثي"، وخرجت، بالفعل، إلى النور مؤسسات ومنظمات فلسطينية في الداخل، وفي بعض الأقطار العربية، وأيضًا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الرغم من أن هذه المؤسسات نشأت في ظروف سياسية مختلفة، فإنها اهتمت، اهتمامًا بالغًا، بمسألة الكيان الفلسطيني، وبضرورة دور فلسطيني خالص، في معركة تحرير الأرض^(٥).

لم يكن " الكيان الفلسطيني " مطلبًا فلسطينيًا فحسب، بل كانت ثمة أحزاب وحركات وطنية عربية طالبت بضرورة إقامة مؤسسات فلسطينية، تقود مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وطرحت بعض هذه الأحزاب أفكارًا ومشروعات محددة لهذا الكيان.

نتوقف عند موقف " حزب البعث العربي الاشتراكي "، و " حركة القوميين العرب "، اللذان كانا أكثر التصاقًا وتأثرًا بالقضية الفلسطينية، عن غيرهما من الأحزاب والحركات السياسية العربية.

لعل موقف حزب البعث المبكر من الكيان الفلسطيني، تجلّى في بيان أصدره " البعث "، في حزيران / يونيو ١٩٥٩، ندد فيه بمشروعات توطين اللاجئين، وإسكانهم في الدول العربية، وخص البيان المشروع الذي تقدم به " داج همر شولد "، الأمين العام للأمم المتحدة، في ذلك الوقت، حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، فخطب البيان الفلسطينيين، على وجه التحديد، قائلاً: " لنكن فلسطين جزائرننا الثانية، وليكن إصرارنا على إعداد شعب فلسطين، في نطاق جيش تحرير شعبي، هو ردنا على مشروع " همر شولد ". كما دعا البيان، في ختامه، إلى خلق كيانية فلسطينية، قائلاً: " النازحون عن فلسطين، العائدون إليها، مدعوون لاختيار قيادة جديدة، تنظّم موقفهم، وتسهر على مشاكلهم، وتعبّر عن صمودهم الاشتراكي، وإصرارهم على حل قضية فلسطين، بشكل ثوري، والعمل لأهداف الأمة العربية في الوحدة، والحرية، والاشتراكية " (٦).

في هذا التوقيت اتسع نطاق الحوار العربي، على المستويين، الرسمي، والشعبي، حول الكيان الفلسطيني. وفي هذا السياق انعقد، في

بغداد

(١٩٦١/١/٣١)، مؤتمر لوزراء الخارجية العرب، من أجل مناقشة قضيتي فلسطين والجزائر، وتقدمت القيادة القومية لحزب البعث بمذكرة إلى المؤتمر، أشارت فيها إلى نقاط عدة، منها " أن الجماهير الفلسطينية قد عبرت، مراراً، عن رغبتها الملحة في إنشاء كيان نضالي لجميع أبناء فلسطين، ينظم كفاحهم ". وحذرت المذكرة من خطورة استخدام واستغلال الكيان الفلسطيني في خدمة أغراض سياسية إقليمية ضيقة، وألحت المذكرة على ضرورة إطلاق الحرية لأبناء فلسطين، من أجل إقامة " جبهة شعبية لتحرير فلسطين "، توحد جميع عناصر القوى الثورية من عمال، ومهنيين، ومتقنين، في مختلف الأقطار العربية، وتكون هذه الجبهة أداة نضالية، حقيقية، لتحرير الأرض المغتصبة (٧).

أما " حركة القوميين العرب " فتميّزت عن غيرها بسمات فلسطينية واضحة، حيث غلبت عليها النزعة الفلسطينية، في النشأة والتأسيس، فجورج حبش، مؤسس هذه الحركة لاجئ فلسطيني من مدينة اللد، وشاهد عيان على نكبة ١٩٤٨، وقد انعكس ذلك على انشغال الحركة بالقضية الفلسطينية، فمنذ وقت مبكر، طرح الفلسطينيون، الأعضاء في الحركة، سؤالاً حول دور الفلسطينيين الخاص بهم، بما لا يتعارض مع عروبة فلسطين، وقوميتها، وتمثلت إجابة هذا السؤال في تعبيرات سياسية فلسطينية، منها " لجنة فلسطين "، داخل " الحركة "، التي تأسست عام ١٩٥٨، وبعد مناقشات طويلة خلصت " اللجنة " إلى ضرورة تحرير فلسطين، عبر نضال أبنائها، واعتماداً على دولة الوحدة (يقصد بها

الوحدة بين مصر وسوريا " الجمهورية العربية المتحدة "، حيث رأت كوادر " الحركة " بأن الوحدة خطوة أولى نحو توحيد العالم العربي، بأسره، وأخذت (الحركة) تعمل لخدمة هذه الوحدة، ونقلت مقر عملياتها من عمان إلى دمشق، عام ١٩٥٨، بل اعتبرت " الحركة " أن الجمهورية العربية المتحدة هي نقطة انطلاق من أجل تحرير فلسطين. وقامت قيادة " الحركة " بالاتصال بدولة الوحدة، والتقت بالرئيس جمال عبد الناصر، أثناء إحدى زيارته لدمشق، في العام ١٩٥٩، وطالبت، بحضور نائبه السوري عبد الحميد السراج، بتدريب الفلسطينيين، وتوفير السلاح لهم، ووافق عبد الناصر على هذه الطلبات، التي قدمت باسم " النازحون الفلسطينيون في لبنان ". وبموافقة الأجهزة الرسمية، أرسل لهم، فيما بعد، ثلاثين قطعة سلاح، دفعة أولى للمتدربين، وصلت إلى الأراضي اللبنانية، قبل أيام قليلة من وقوع الانفصال، صيف العام ١٩٦١^(٨).

في العام ١٩٦٠ قامت " الحركة " بإنشاء جهاز فلسطيني خاص، عرف باسم " إقليم فلسطين "، أسوة ببقية أقاليم الحركة، وبعد عامين من تأسيس الإقليم ذاته، عقد أول مؤتمر قطري فلسطيني للأعضاء الفلسطينيين في " الحركة "، العام ١٩٦٢، حضر المؤتمر مندوبو الساحات المختلفة في إقليم فلسطين (لبنان، سوريا، مصر، الأردن، العراق، الكويت)، وأكد المؤتمر على ضرورة استمرار التدريبات العسكرية، من أجل الإعداد للعمل المسلح، والاتصال بالأهالي العرب في فلسطين المحتلة^(٩).

مؤرخ فلسطيني كان ضمن القيادات الشيوعية في قطاع غزة، أشار

إلى أن الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة لم يتخذ موقفًا محددًا، من مسألة الكيان الفلسطيني، بسبب توقف الحزب، بعد ضربتين أمنيّتين، وجهتا إليه العام ١٩٥٩، وطالتا (٣١) من قياداته، وكوادره.

أما الحزب الشيوعي الأردني، ومعظم قياداته من الفلسطينيين، فكان لا يزال يعاني من ضربات قاصمة، وجهتها إليه أجهزة الأمن الأردنية، منذ نيسان / أبريل ١٩٥٧، فضلاً عن أنه كان منغمساً في قضايا المواجهة مع النظام الأردني^(١٠).

نخلص مما سبق الي أن الفترة، منذ منتصف الخمسينات، شهدت تطورًا ملحوظًا في الوعي الفلسطيني بشأن إقامة كيان فلسطيني مستقل. وقد هيأت عوامل عدة المناخ لهذا التطور، لعل في مقدمتها^(١١):

١. التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، وتحديدًا المقيمين في دول الخليج العربي.

٢. انهيار الوحدة المصرية - السورية (١٩٦١/٩/٢٨)، ما أعاد، مجدداً، طرح السؤال حول دور فلسطيني خاص، لا ينعزل عن النضال العربي. وبالفعل انخرط الفلسطينيون في منظمات فدائية، من أجل تحرير الأرض.

٣. استلهاهم تجربة الثورة الجزائرية، وانتصارها، ربيع ١٩٦٢، أشعل الحماس بين الفلسطينيين، وعمّق ثقتهم في إمكانية مقاومة المحتل، وإلحاق الهزيمة به.

في الوقت ذاته، برزت مشروعات عربية رسمية حول الكيان

الفلسطيني، وإن تباينت الأهداف بين المشروعات الرسمية ومثيلاتها الشعبية. فمع تصعيد إسرائيل سياساتها العدوانية في المنطقة، طرح، مجددًا، في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، في دوراته العادية الحادية والثلاثين، بالقاهرة (٣ - ٤/٨/١٩٦٠) والثانية والثلاثين، في الدار البيضاء (١ - ٨/٩/١٩٥٩)، والثالثة والثلاثين في القاهرة (٢٥/٧/١٩٦٠)، ضرورة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه، شعبًا موحدًا. فالفلسطينيون ليسوا مجرد لاجئين، وعلى العالم أن يسمع صوتهم، بواسطة ممثلين، يختارهم الشعب الفلسطيني، فضلاً عن إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة. إلا أن الرفض الصلب للأردن خصوصًا حال دون خروج هذه القرارات إلى حيِّز التنفيذ، فضلاً عن عدم جدية الأنظمة العربية في التعامل مع مسألة إظهار الكيان الفلسطيني. ووصل تباين المصالح إلى درجة استخدام، وتسخير القضية الفلسطينية، في خلافات الأنظمة العربية مع بعضها البعض^(١٢).

غدا موضوع " الكيان " ضمن مناورات عبد الناصر، والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، كل منهما يحاول توظيفه في سياق تعزيز موقفه من قضية أخرى. وفي هذا الإطار دعا قاسم، في حزيران / يونيو ١٩٥٩، إلى تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين، المقيمين في العراق، وذلك عقب وقوع خلاف علني، وحاد، بين قاسم وعبد الناصر^(*)، وصل إلى درجة تبادل الاتهامات عبر وسائل الإعلام، وقام قاسم باضطهاد التيار القومي في العراق، وأودعهم المعتقلات، على غرار ما فعل عبد الناصر بالشيوعيين في مصر وسوريا.

تشكل " فوج التحرير " على يد الحكومة العراقية، برعاية كاملة من الهيئة العربية العليا"، والتي كان رئيسها، الحاج أمين الحسيني، على خلاف مع عبد الناصر، في تلك الفترة. وترك الحسيني القاهرة، احتجاجاً على السياسة المصرية تجاه إقامة كيان فلسطيني. رأى الحسيني أن " الهيئة " هي الممثل للشعب الفلسطيني، بينما كان قاسم والحسيني في واد، نجد الفلسطينيين الذين تدفقوا على العراق، للانضمام إلى " فوج التحرير "، في واد آخر، حيث ظن هؤلاء بأن " الفوج " سيكون نواة لحركة مسلحة فلسطينية، تأخذ دوراً طليعياً في معركة التحرير"، وتستجيب لحالة اختمار الوعي الفلسطيني. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من تشكيل " الفوج"، انضم إليه نحو (٣٠٠) جندي، و(٥٠) ضابط من الفلسطينيين، معظمهم من لبنان، ودول الخليج، وعدد قليل من الأردن. أما الجنود فجميعهم من فلسطينيي العراق، لكن سرعان ما اكتشفت حقيقة نوايا النظام العراقي، من أن " الفوج " لا يخرج عن كونه محاولة عربية جزئية، هامشية^(١٣).

أما وجود قطاع غزة تحت سيطرة السلطات المصرية، فأدى إلى انشغال مصر، منذ وقت مبكر، بمسألة الكيان الفلسطيني. فبانسحاب إسرائيل من قطاع غزة (١٩٥٧/٣/٧)، وقيام الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨/٢/٢٢)، تشكلت قوة دفع للفلسطينيين، حثتهم على التحرك لإيجاد صيغة سياسية فلسطينية فاعلة، ترجم ذلك في تشكيل أولى مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي، وصدر دستور للقطاع، في العام ١٩٥٨، وتم تعيين أعضاء المجلسين، وغالبية التنفيذيين من ضباط الإدارة المصرية،

فيما تركت بعض دوائر الخدمات للفلسطينيين، مع مستشار مصري متنفذ في كل إدارة يترأسها فلسطيني!

في هذا العام، أيضاً، تمنى بعض وجهاء قطاع غزة على الحكومة المصرية إيجاد تعبير سياسي فلسطيني شامل. وفي هذا الإطار عقد لقاء بين عدد منهم مع كمال رفعت^(٢)، واتفق الطرفان على الدعوة إلى اجتماع موسع تبحث فيه مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه. ونتيجة لما سبق، عقد في القاهرة، العام ١٩٥٨، لقاء فلسطيني، ضم عدداً من الشخصيات الفلسطينية، حضره رفعت، وكل من الحاج أمين الحسيني، وأحمد حلمي باشا، وعدد من أبناء قطاع غزة، وغيرهم من الفلسطينيين المقيمين في كل من مصر، وسوريا، نجم عنه تشكيل لجنة تحضيرية، مهمتها الإعداد لقيام تنظيم فلسطيني، على غرار "الاتحاد القومي العربي" الذي شكل في كل من إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، بعد حل الأحزاب السياسية، مما أثار غضب الحسيني، الذي اعترض على هذا التوجه، وغادر القاهرة، كما ذكر أعلاه. وتشكل الاتحاد القومي في قطاع غزة، وصدر له نظام أساسي، ولائحة داخلية، وقام بتعيين أعضاء لجان الاتحاد: لجنة غزية، موالية للإدارة المصرية، قوامها كل من منير الريس، وعبد الله أبو ستة، وجمال الصوراني. واعتبر "الاتحاد"، بعد قيامه، ممثلاً شعبياً لأهالي قطاع غزة، وأصبح للاتحاد ميزانية خاصة، ومكاتب، وموظفون^(٤).

أثناء إحياء الذكرى الحادية عشرة لمأساة اغتصاب فلسطين، أقيم في غزة مهرجان بهذه المناسبة، في (١٥/٥/١٩٥٩)، حضره مائة ألف

فلسطيني، وشارك فيه وزير الشؤون الإجتماعية المصري حسين الشافعي، مندوباً عن عبد الناصر. وفي هذا المهرجان تم الاعلان عن تأليف لجنة تحضيرية مؤقتة من الفلسطينيين، تحقيقاً لتوصيات اللجنة السياسية، التابعة لجامعة الدول العربية. وضمت اللجنة التحضيرية عشرين عضواً، هم: منير الرئيس، وداود الصايغ، وقاسم الفراء، وشريف الجعبري، وأحمد محمد حلمي عبد الباقي، وفاضل زيدان، والشيخ محمد صبري عابدين، ومصطفى عبد الشافي، وجمال الصوراني، وأسامة النقيب، وعوني أبو رمضان، ومحمد أمين الحسيني، وزهدي أبو شعبان، وعبد الله موسى، وأبو سنة محمد، وإسحاق درويش، ومحمد منيف الحسيني، ومحمود مرعي^(١٥).

منذ تلك الفترة، بدأت الحكومة المصرية تطرح مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه على مجلس جامعة الدول العربية، الذي أصدر، في دورته غير العادية التي عقدت في بلدة شتورا اللبنانية (٢٢ - ٢٨ /٨/١٩٦٠)، جملة من القرارات المهمة، المتعلقة بالقضية الفلسطينية، منها:

١. إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه، شعباً موحدًا.
٢. إنشاء جيش في الدول العربية المضيفة. كما أكدت لجنة السياسات بجامعة الدول العربية، في الاجتماع ذاته، على " أن الشعب الفلسطيني، هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، له أن يعمل لاسترداد وطنه، بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية ". فضلاً عن المحافظة على الهوية والشخصية الفلسطينية.

وأشارت اللجنة إلى أن الظروف مواتية من أجل قيام الأمين العام لجامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة، التي تهدف إلى وضع مخطط شامل لاسترداد فلسطين^(١٦).

في العام ذاته (١٩٦٠)، تم إجراء انتخابات للاتحاد القومي في قطاع غزة، على غرار ما حدث للاتحادات المختلفة في كل من مصر وسوريا، وبذلك أصبح لدى الفلسطينيين في قطاع غزة هيئة سياسية منتخبة، ولأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر، منذ نكبة ١٩٤٨. على الرغم من ذلك، لم يكن للاتحاد القومي في غزة مهام محددة، وأصبح مجرد بناء خاو، دون مضامين، ولم يكن له أي دور سياسي، باستثناء سفر وفد عنه إلى الأمم المتحدة، أواخر عام ١٩٦١، لحضور اجتماعات اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، كما شارك الاتحاد الغزي في المؤتمر التأسيسي لمنظمة التضامن الآسيوي - الأفريقي، في القاهرة، وغدت فلسطين عضوًا مشاركًا في منظمة التضامن، حتى قيام " منظمة التحرير الفلسطينية " ^(١٧).

على الرغم من المحاولات السابقة لإقامة كيان فلسطيني مستقل، فإن أحدًا منها لم يخرج عن كونه مجرد قرار على ورق، ظل حبيس أدراج جامعة الدول العربية، وحلما بالنسبة للفلسطينيين، يتطلعون إلى تنفيذه على أرض الواقع، إلا أن أسبابًا ذاتية، وأخرى موضوعية، كما أسلفنا، حالت دون تحقيق ذلك، إلى أن توفي أحمد حلمي عبد الباقي، ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، في (١٩٦٣/٦/٢٩)، لتبدأ مرحلة حاسمة، ومهمة، التقت فيها

المصالح العربية الرسمية مع الحلم الفلسطيني، مما دفع
بخروج الكيان الفلسطيني إلى النور.

* * *

مراجع الفصل الخامس والعشرون

(*) المؤسسة الجبهوية التي أعطت لنفسها حق قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، تشكلت في صيف ١٩٤٦، تحت رعاية جامعة الدول العربية، بدلاً من "اللجنة العربية العليا"، وضمت "الهيئة" اتلافًا من الأحزاب الفلسطينية (العربي، الدفاع، الكتلة، الوطنية، الإصلاح، مؤتمر الشباب، والاستقلال)، واستبعدت الجامعة العربية اليسار الفلسطيني، وتمثل آنذاك في "عصبة التحرير الوطني"، و"مؤتمر العمال العرب"، و"رابطة المثقفين العرب".

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:

- عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي ١٩٤٧ - ١٩٧٧، بيروت، منظمة التحرير، الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص ١٧ - ١٩.
- محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص ٢١ - ٣٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:

- الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩ - ٢٢.
- الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص ٤١ - ٥٥.

(*) النقراشي: كان رئيس وزراء مصر، آنذاك، وعرف بولائه للقصر الملكي، وبمواقف السيئة تجاه القضية الفلسطينية، تم اغتياله بسبب هذه المواقف.

(**) ينص الدستور المؤقت "لحكومة عموم فلسطين" على حق الإدارة المصرية في السماح أو الرفض، لبقاء رئيس المجلس الأعلى لحكومة عموم فلسطين في غزة، وأيضًا طلبت الإدارة العسكرية المصرية من أعضاء هذه الحكومة مغادرة غزة، إلى القاهرة، عقب تدهور الأوضاع العسكرية في الفترة من أكتوبر / تشرين الأول ١٩٤٨ إلى يناير / كانون الثاني ١٩٤٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:

- الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ - ٤٢.
- الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ - ١٤٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:

- صلاح خلف (أو اياد)، فلسطيني بلا هوية، شركة كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، د. ت، ص ٣٨.
- الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ - ٤٠.
- الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦ - ١٧.

- (٥) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- الشعبي مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ - ٤٦.
- خلف، مصدر سبق ذكره، ٤٦ - ٥٢.
(٦) الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ - ٨٠.
(٧) حول الكيان الفلسطيني، حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد، دمشق، ١٩٧٦، ص ٨١ - ٨٢.
(٨) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ - ٨٥.
- سامي يوسف عبد الحميد، حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مخطوط، ٢٠٠٢، ص ٩٩ - ١٢١، ص ١٤١ - ١٥٢.
(٩) الشعبي مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ - ٨٧.
(١٠) جلسة مع عبد القادر ياسين، بمنزله في القاهرة، ٢٠٠٣/١٢/٢١.
(١١) خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣ - ٧٢.
(١٢) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- موقع الرسمي لجامعة الدول العربية على شبكة الأنترنت www.arableagueonline.org.
- الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٩/٦/٨.
- الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٩/٦/٩.
- الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٩/٦/١٧.
- الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٩/٦/٢٦.
(*) ألع عبد الناصر على العراق للدخول في وحدة إندماجية فورية، مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن قاسم أراد اتحادًا فيدراليًا تدريجيًا، وانحاز لرأي عبد الناصر كل من " البعث " و " القوميين العرب "، وبعض أعضاء حزب " الاستقلال "، وتصدر الجميع نائب رئيس مجلس الثورة العراقي عبد السلام عارف، ومع قطاع من " الضباط الأحرار "، فيما انحازت لرأي قاسم الأحزاب التالية: " الشيوعي، و " الوطني الديمقراطي "، و " قطاع من الاستقلال "، وقطاع آخر من " الضباط الأحرار "。
لعل ما يشكك في صدقية عارف و " البعث "، على الأقل، أن الأخيرين حين وصلوا إلى السلطة في العراق، ربيع ١٩٣٦، بانقلاب دعمته الإدارة الأمريكية، رفضوا الدخول مع مصر في وحدة، أو اتحاد، وأن عبد السلام عارف سلك نفس طريق البعث، في هذا الصدد حين أطاح بالبعثيين، وانفرد بالسلطة خريف ١٩٣٦.
(١٣) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية، الدروس المستفادة، القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص ٤٧.

- الشعبي مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ - ٧٢.
- (*) أحد أهم كواد المخابرات المصرية، آنذاك، مما له دلالاته في هذا الصدد.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٧٢ - ٧٥.
- (١٥) الجمهورية (القاهرة) ١٥/٥/١٩٥٩.
- (١٦) الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على شبكة الأنترنت. [www. atableagueonline.org](http://www.atableagueonline.org).
- (١٧) الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ - ٧٦.

* * *